

## (ديوان الرقابة المالية)

### ١١٧ معاملة سجين سياسي مزورة

ناقش مجلس الرقابة المالية عدد من البيانات المالية لوزارات ودوائر الدولة من ضمنها

البيانات المالية لمجلس محافظة الانبار لعام ٢٠٠٩.

وثبت في تقرير الهيئة المختصة عدم التزام المجلس قانونياً بتعيين أعضاء مجالس الاقضية

والنواحي وعدم إصدار أوامر إدارية بهم ومخالفتهم التعليمات القانونية بفرض رسوم على

تسجيل السيارات وبيع الاسمنت إضافة إلى صرف مبلغ (٢٩) مليون دينار لكل عضو في

المجلس خلافاً لتعليمات الصرف النافذة وكذلك وجود سيارات بذمة موظفي المجلس لم يعرف

مصيرها ولم تتخذ الإجراءات القانونية بحقهم .

وناقش أيضا البيانات المالية لمؤسسة السجناء السياسيين لعام ٢٠٠٩ ووجد (١١٧)

معاملة سجين سياسي مزورة ومزودة بكتب حجز أموال منقولة وغير منقولة وثبت أيضا

وجود (٨٢) موظف في المؤسسة تم تعيينهم بشهادات مزورة ولم تتخذ الإجراءات القانونية

بحقهم.

المركز الإعلامي

ديوان الرقابة المالية